

## الطقوس والطوائف

في

الكنائس الشرقية

للابيرين يوسف مونغان وفردينان توتل اليسوعيين

٢

## الطقوس والطوائف

في كنيسة الله طقوس عديدة شرقاً وغرباً ، وهي ؛ على تنوع رتبها وانظمتها متفحة اجمالاً على مبدأ وحدة الولاية الكنائسية في بقعة ارض واحدة . وهذا المبدأ عريق القدم في تاريخ الدين المسيحي يرقى عهده الى ايام الرسل ، ويقول بوجود وجود اسقف واحد في اسقفية او ابرشية واحدة ، ضمن حدود مقاطعة ارضية واحدة . وقد حافظ المسيحيون في العصور القديمة اشد المحافظة على ذلك المبدأ حتى القرون الوسطى . وكانت وحدة الولاية تضمن وحدة الطقس .

واننا اذا اقمنا نظرة ، ولو سطحية ، على احوال الطقوس في بلادنا الشرقية نرى انها قطعت بوناً شامساً بين حالتها كما كانت عليه في العصور الخوالي وحالتها اليوم ، وقد تفرقت وتطرت ونشأت منها كنائس مستقلة وطوائف وملل . فكثير منها لها نظام اكليروس قد يكون كاملاً في الغالب . ومنها التي لها بطاركتها واساقفتها وكهنتها كالطقس او الطائفة الملكية والمارونية والارمنية والكلدانية والريانية . ومنها التي ليس لها بطاركة ولكن اساقفة وكهنة فقط كالكنيسة البيزنطية او اليونانية الكاثوليكية والكنيسة الرومانية والكلمية الرومانية وغيرها . ومنها التي ليس لها بعد اساقفة ، ولكن كهنتها ومؤمنوها يخضعون لاسقف من غير طائفة كالكنيسة الكرجية .

وليس لهذه الكنائس المتمتعة كل منها بولايتها الخاصة بقعة من البلاد محددة مختصة بها دون غيرها من الكنائس . بل هناك كنائس تنفذ حقوق ولاياتها في بقعة ارض مشتركة بينها وبين غيرها ، وتفوزها انا هر في الاشخاص

المتتمين اليها لا سواهم .

كيف تمّ ذلك التغير، وكيف تثبتت ولايات عديدة في ارض واحدة ؟ قال  
حضرة الاب كيرلس شارون في كتابه تاريخ البطاركة الملكيين (٣: ٤٢٤) : « ان  
مسألة الولايات هي من اشكل المشاكل المتاص حلها على دارسي مؤسسات الشرق  
الكنائسي . فان مدينة واحدة تمدّ في حين من الاحيان سبعة او ثمانية اساقفة  
رؤساء . جميات دينية وكلهم كاثوليكيون ، غدا الاساقفة المنفصلين المتتمين الى  
الارثوذكسية ، او المونوفيسية الخ . . . ان اشتباكاً كهذا لم يكن منذ البدء .  
مضى الاب شارون ينقّب على الحوادث التي ادّت بالكنيسة الى الحالة  
الحاضرة ويحلل اسبابها وقد افادتنا شروحه كثيراً .

ان فكرة الوحدة الاسقفية في ابرشية واحدة ضمن بقعة واحدة هي صوابية  
وموافقة كل الموافقة تقاليد الكنيسة . لكنها ، على العهد الصليبي ، صارت سبباً  
لمناقشات ومنازعات وقمت في مصافّ الاكليروس وهو يتباعد يوماً فيوماً عن  
روح الوحدة الكنائسية .

كان للشرق البطريرك الانطاكي يوحنا الخامس ؛ وكان للصليبيين اساقفتهم ،  
يقيمونهم اكليروساً لاتينياً ، اينما حلّوا ، ليستطيعوا ان يحكموا البلاد في  
الروحيات ، كما كانوا يقيمون موظفين في الاقطاعات ليحكموا البلاد في الرّمنيات ،  
وهم اصحاب الفضل على الاراضي المقدسة ولولاهم لأبىد مسيحيو الشرق عن  
بكرة ابيهم . فاصبح الاكليروس الشرقي كالمساعد للاكليروس اللاتيني ، ذلك ما  
ادّى الى احتكاكات وتوترات بين الفريقين . ونشأت فكرة حقوق الاساقفة  
اللاتين على الكنيسة البيثانية ، وادّى الامر الى ازدواج السلطة الكنائسية  
حيث وُجد اسقفان احدهما يوناني والثاني لاتيني . على ان ذلك الازدواج لم يكن  
الا حادثاً سياراً ، ولم يكن قاعدةً لجن شرعي قانوني ؛ وكلام البابا انشس  
الثالث ، سنة ١٢٣٨ ، في شأن السلطة المزدوجة معلوم من العموم قال : يجب ان  
لا يكون رأسان لبطريركية واحدة .<sup>١)</sup>

(١) راجع تاريخ سورية المخطوط ، للمرحوم الاب بوقيه اليسوعي ٣ : ص ١٣١ في خزانة  
المكتبة الشرقية .

ولكن في السنة ١٢٥٢ جاءت الظروف الكردينال اود دي شاتيلون ،  
المنسوب البايوي ، الى اقامة مَعروبوليت يوناني في قبرس على امل حل المشاكل  
الواقعة بين الاساقفة اللاتين والاساقفة اليونان في تلك الجزيرة ، فظهرت فيها  
الولايتان في الامر الواقع . وفي السنة ١٢٥٠ ارسل البابا انثنيوس الرابع رسالة  
وافق فيها على اقامة الولايتين في قبرس ، فأقر مبدئياً حقوق وجودهما . ورسالته  
تلك لم تزل الى يومنا اساس التشريع الموضوع لتدبير شؤون الكاثوليك المتدينين  
الى الطقس البيزنطي ، القاطنين البلاد اللاتينية .

ولم يأت ازدواج السلطة بادئ ذي بدء بالنتيجة المنشودة لان الآراء كانت  
متباعدة والقلوب متنافرة ، فا كانوا ينتهون من حلّ مشكل الأوتقوا في غيره .  
ورُفقت الى البابا اسكندر الرابع دعاوى لم تترك مجالاً لابقاء الولايتين ، فالتيت  
احداهما . ولم يكن الصليبيون طراً منقادين بنبأت صالحة في جميع اعمالهم ، وكان  
بصحبهم جماعة من شذاذ القوم غير محنكين في السياسة والتدبير . فكرهم  
اليونان ، وقارموهم . وفي السنة ١٥٧١ فتح الاتراك جزيرة قبرس ، ففرح القبرسيون  
لقدومهم ساعة ، لكنهم عادوا يحرقون الارم دهرأ على تفريطهم بمقاومة اللاتين  
ومطانتهم اياهم ، واللاتين مسيحيون ، ونيرهم اخف ثقلاً من نير المسلمين .  
وتطوّرت الافكار ، وتغيرت الاحوال ، ورأوا في القرب ان مبدأ الوحدة  
الاسقفية والولاية في بقعة واحدة لاسرّ تستحيل المحافظة عليه بين قوم يتناظرون  
شزراً . فتهدّت الولايات والبطريركيات مع انفصال الكنائس عن الايمان  
الكاثوليكي وارتدادها الى وحدته . ومع هذا التطور تعددت ولايات الكرسي  
الانطاكي .

ومن الازدواج الى تعدد الولايات المسافة قريبة ؛ فانفتح الباب لاقامة  
اكثر من اسقف واحد على بقعة واحدة . ومن ثمّ ساد ذلك المبدأ الجديد على  
تكوين الكنائس الشرقية الكاثوليكية ، وانتج الابرشيات الصديدة في البقعة  
الواحدة كما نرى ذلك اليوم في كثير من مدن الشرق . اما اصول المبدأ في الولاية  
المزدوجة فهذه هي :

لكل اسقف ولاية ارضية وقومية : ارضية بكونها ممتدة الى حدود لا

تتجاوزها ، وقومية بكون الاستف لا يتصرف بها قانونياً الا على الاشخاص المتعين لهم . ولكل ولاية حدودها الجغرافية الخاصة بها دون غيرها . والمثال في ذلك أبرشية بيروت فان حدودها للمتروبوليت الملكي غير حدودها للمطران الماروني .

وليس دخول مبدأ الولاية المزدوجة مما يناقض قوانين المجامع كالنيقايوي الاول والخلقدونني واللاتراني التي حمت اقامة اسقفين على مدينة واحدة لان ذلك التحريم هو من الحق الوضعي ، فكان يوسع البابا ان يفسح في امره ويقم ولايتين كنائيتين في اقليم واحد .

٣

### من الطقس الى الطائفة الى القومية

دخل مبدأ الولاية المزدوجة فنشأت منه الكنائس وتمددت . ولما فتح العرب البلاد المصرية والسورية ، ومن بعدهم الاتراك بلاد الاناضول وبيزنطية ، اقروا على رعاياهم الذميين رؤسائهم الدينيين ، وخرولهم بعض الحقوق الادارية المستقلة في شؤونهم الشخصية ديناً وديناً . وكان في السابق التشريع اليوستينياني قد ضمن لاساقفة المملكة البيزنطية بعض الحقوق الزمنية المدنية التي من دأبها بيانة الحرية الدينية ، فلم يحدث الفاتحون المسلمون جديداً في تأييد تلك الشرائع . ولكن لما وافق ظهورهم ظهور تمدد الطقوس او الطوائف والولايات الكنائسية في المملكة العثمانية خولوا بطاركة تلك الطوائف حقوقاً وامتيازات جعلتهم شبه بالزعماء القومية مستقلة ، فكانت وما زالت التشريعات العثمانية اساساً لما يدعونه الطائفية القومية ، في بلادنا . وقد يترج تلريح الطوائف في القرون الاخيرة بتاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها مع الافرنج ومنحها عند طلب هولاء والحاحهم الفرمانات السلطانية المكتبة حقوق ذلك البطريك او غيره ، تارة على هذه الطائفة وطوراً على غيرها ، وفي الغالب كان تحرير البطاركة والطوائف نتيجة جهود السفارات واحصها السفارة الافرنسية وسميها .